مجلة الجامعة الأسمرية: العلوم الشرعية والإنسانية
المجلد (33) العدد الثاني (ديسمبر 2020)

قراءة نقدية في كتاب "النحو العربي" للدكتور إبراهيم إبراهيم بركات

محمد عبد السلام محمد التائب

كلية اللغة العربية، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا.

Email: mohammedaltayb64@gmail.com

الملخّص

هدف البحث إلى دراسة مواضع من كتاب "**النحو العربي**" للدكتور **إبراهيم إبراهيم بركات**، في محاولة لبيان مدى اتفاق واختلاف رأي المؤلف مع آراء النحاة من حيث منهجه في تقسيم موضوعاته، وتفريعاتها، وترتيبها، ومن حيث الضوابط والمصطلحات والقواعد النحوية، واستخدم لتحقيق ذلك المنهج الوصفي التحليلي، وكان من أهم نتائجه أن في الكتاب محاولة لإظهار الموضوعات النحوية في حلة جديدة، وأن فيه مواضع خالف فيها جمهور النحاة، وبالنظر إلى الحجم الكبير للكتاب أوصى الباحث بدراسته دراسة متأنية تشمل اختياراته وضوابطه وتعليلاته وغير ذلك مما لم يتح لهذا البحث الوقوف عليه.

الكلمات المفتاحية: "النحو العربي"– التركيب – الدلالة– القواعد النحوية.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الصادق الأمين، أفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وصحبه الأمجاد، أما بعد:

فإن الناظر في مسيرة التأليف النحوي منذ زمن سيبويه حتى الآن يرى ألوانا مختلفة من المؤلفات، اختصاراً، أو تطويلا، وصعوبة، أو سهولة، كما أن الناظر في كتاب سيبويه بوصفه أقدم كتب النحو التي وصلتنا يلحظ بوضوح أنه لم يكن مرتباً ترتيباً منطقياً، وعذره في ذلك أن بدايات التأليف في كل فن شأنها أن

ISSN: 2706-9524 (Print) ISSN: 2706-9532 (Online)

تكون كذلك، إلا أن الخلط وعدم الترتيب استمرا ظاهرة بارزة في بعض المؤلفات التي تلت كتاب سيبويه؛ كالمقتضب والجمل وغيرهما، وبدأ الترتيب يُلحظ شيئاً فشيئاً في كتب الفارسي وتلميذه ابن جني ومن جاء بعدهما، ثم توالت المؤلفات النحوية متجهة نحو التحسين والتنظيم.

وليس اختلاف الكتب المتأخرة عن سابقتها في الترتيب فحسب؛ بل في جوانب أخرى منها المصطلحات، والاستشهاد، والتعليل، وأسلوب العرض، وغير ذلك.

وعبر مراحل طويلة من التطوير الكمي والكيفي استمر التأليف النحوي في الاستجابة لمتطلبات عصره، حتى إذا وصلنا إلى العصر الحديث رأينا المؤلفات النحوية التي تفوق الحصر يحاول بعضها التجديد والتطوير حتى كاد النحو يفقد حقيقته ووظيفته، وحاولت مؤلفات أخرى التيسير مع المحافظة على الأصالة.

ويعرض هذا البحث المتواضع لأحد المؤلفات النحوية في هذا العصر وهو كتاب "**النحو العربي**" للدكتور **إبراهيم إبراهيم بركات**، فيبدأ بتعريف مختصر بالكتاب ومؤلفه، ويعرض في مبحثه الأول لمنهج الكتاب من حيث تقسيم موضوعاته، وتفريعاتها، وعلاقاتها، وترتيبها، واعتناؤه بالربط بين التركيب النحوي ودلالته، وفي المبحث الثاني يتناول المادة العلمية للكتاب؛ حيث يعرض نماذج لبعض الضوابط والمصطلحات والقواعد النحوية، ويختم بمجموعة من النتائج والتوصيات، وقد اكتفيت بذكر موضع الاقتباس من الكتاب في متن البحث اختصاراً؛ لأن هذه الدراسة تقوم على الكتاب نفسه.

وكان الدكتور الفاضل قد شرفني بقبول إشرافه على بحثي للدكتوراه، فنلت مزية التلمذة عليه، ونهلت من معين علمه، وهذا ما جعلني أختار كتابه "**النحو العربي**" مجالاً للبحث، وما أبديته من ملحوظات في طياته أعتبرها بمثابة محاورة التلميذ لأستاذه، وربما كان مرد كثير منها إلى قِصَر باعي، وقلة اطّلاعي، وما كانت هذه الورقات اليسيرة لتفي بحق هذا الكتاب.

التعريف بالكتاب ومؤلفه

كتاب "النحو العربي" كتاب أكاديمي تعليمي شمل قرابة ألفي صفحة في خمسة أجزاء، وخرج في طبعته الأولى من دار النشر للجامعات بالقاهرة، وليس فيه من الفهارس سوى فهرس للمحتويات من 8–10 صفحات في آخر كل جزء.

والمؤلف هو الأستاذ الدكتور إبراهيم إبراهيم بركات، من مواليد مدينة المنصورة بجمهورية مصر العربية سنة 1942م، حصل على ليسانس الآداب من كلية الآداب– جامعة القاهرة عام 1966م، ودرجة الماجستير في النحو والصرف من الجامعة نفسها عام 1977م، ونال درجة الدكتوراه في النحو والصرف مع مرتبة الشرف الأولى من الجامعة نفسها عام 1979م، وعُيِّن أستاذاً في جامعة المنصورة عام 1978م، فدرَّس النحو والصرف بكلية الآداب ابتداء من عام 1978م، كما قام بتدريس علم اللغة، ومناهج الدراسات العليا في شعبة اللغويات، وعدد من المواد النحوية واللغوية الأخرى، ثم تولى رئاسة قسم اللغة العربية بالكلية من عام1991– 1994م، وأسهم بعدد من البحوث في مؤتمرات محلية ودولية، وأثرى المكتبة العربية بمؤلفات كثيرة منها:

المدخل إلى النحو العربي (جزءان)، والجملة العربية، (جزءان)، والجملة الخبرية في نثر الجاحظ (رسالة دكتوراه)، والعلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى في كتاب سيبويه، والإبهام والمبهمات في النحو العربي، ووظيفة البنية في تحديد دلالة الكلمة، والتأنيث في اللغة العربية، وغيرها.

المبحث الأول: منهج الكتاب

الهدف من تأليف الكتاب

إن معرفة الهدف من تأليف الكتاب تعين على التعامل معه والنظر الصحيح إلى تفاصيله، ومعرفة المستوى الذي يتوجه إليه، وقد بين المؤلف في مقدمة كتاب النحو العربي (5/1) أنه ((يهدف إلى معالجةِ النحو من خلالِ

الجملةِ العربية))، وإلى الجمع، والتحليل، والربط، وإثبات العلاقات التركيبية بشقيها اللفظية والدلالية؛ لأن كلام العرب يتألف من الجملة، وذلك هو المحدد لنظرة النحاة إلى مجال الدراسة النحوية.

وقد اعتمد المؤلف في تأليفه على مجموعة من الأسس التي يرى أنها تحقق الهدف من تأليف الكتاب، وقد بين ذلك في المقدمة (1/8-10)، منها: الحرصُ على إبراز العلاقةِ بين النحو والمعنى، ومحاولةُ جمع ما يمكن أن يثار في تحليل بنية الجملة العربية، والحرصُ على التحليل التركيبي، ومعالجة الشواهد معالجة شاملة؛ لتحقيق أقصى فائدة منها في التحليل، وإبرازِ القاعدة.

ولا ريب أنّ لتقسيم الموضوعات وتفريعاتها، وترتيبها، وإبراز العلاقة بينها أهميةً كبيرة في تحقيق الأهداف التي ذكرها المؤلف، كما أن تلك التقسيمات والتفريعات تعبر عن نظرة المؤلف تجاه الموضوع ورؤيته للفكرة التي يدور حولها، ويتناول المطلب الآتي هذا الجانب بشيء من البيان.

المطلب الأول: تقسيم الموضوعات وتفريعها وترتيبها وعلاقاتها

اعتادت أغلب المؤلفات النحوية القديمة وكذلك التعليمية منها أن تتناول الموضوعات النحوية وفق ترتيب شائع يبدأ بدراسة المفردات ابتداء من تعريف الكلمة والكلام، وأقسامه، ثم علامات كل قسم، ثم المعرب والمبني، وعلامات الإعراب، وانتهاء بالمعارف، ثم دراسة التركيب الذي يُفتتح بالابتداء، ثم النواسخ، والفاعل ونائبه، يليه الاشتغال والتعدي واللزوم، والتنازع، ثم المنصوبات التي تبدأ بالمفاعيل، فالاستثناء، فالحال، فالتمييز، ثم حروف الجر، والإضافة، ثم التوابع، وبعدها النداء وما يتبعه، وما لا ينصرف، لتبدأ في إعراب الفعل، فالعدد، وهذا الترتيب هو الذي مشى عليه ابن مالك، وكثيرون بعده.

واختار الزمخشري في المفصل ترتيباً آخر يقوم على جمع الأبواب الخاصة بالأسماء ثم الأفعال ثم الحروف، وقد تبعه على ذلك شراحه.

وكتاب "**النحو العربي**" سار على التقسيم الشائع في المجمل العام، لكنه خالفه في بعض التقسيمات، وأحياناً في الترتيب، وقبل التعليق على هذه التقسيمات يجدر أن نستعرض الترتيب الذي سار عليه الكتاب.

في البداية أعرض المؤلف عن تناول الكلمة والكلام وما يتفرع عنهما من تفاصيل ليبدأ ببناء الجملة وتقسيماتها، والأسس التي بُنيت عليها تلك التقسيمات، ليدخل من خلال الجملة الاسمية إلى المبتدأ والخبر وما يتعلق بذلك من التفاصيل المعهودة.

وتحت عنوان: (الجملة الاسمية المنسوخة) وقبل دراسة (كان وأخواتها) تناول الحروف الناسخة للابتداء، وتناول في هذا الموضع كل ما يتعلق بالحروف الناسخة إلى نهاية (لا) النافية للجنس.

ثم رجع إلى (كان وأخواتها) تحت عنوان: الجملة الفعلية المحولة.

وبعد الانتهاء منها تناول الحروف المشبهة بليس، ثم أفعال المقاربة.

ثم بدأ الجزء الثاني من الكتاب بعنوان: الجملة الفعلية، تناول في بدايته بإيجاز أساسَ تصنيف الجملة الفعلية، ثم الفعل وتقسيمه من حيث الزمن، وعلاماته، ثم بدأ في أحكام الفاعل، ثم بعض صور النائب عن الفاعل، ثم المفعول به، وبعده جعل عنواناً: (الضبط الإعرابي في الفعل) تناول فيه أحوالَ بناء الفعل الماضي، ثم إعرابَ الفعل المضارع بالتفصيل، ثم بناءَه، ثم بناء فعل الأمر.

وبعد ذلك تناول مسألة تعدي الفعل ولزومه تحت عنوان: (العمل النحوي للفعل)، ومن ضمن ذلك ذكر الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين، والتي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، ثم مسألة الإلغاء والتعليق وإجراء القول مجرى الظن.

وتحت عنوان (قضايا تركيبية خاصة بالجملة الفعلية) تناول تأنيث الفعل، وتجريده من علامات التثنية والجمع، والترتيب بين الفعل والفاعل والمفعول به، ثم تناول النائب عن الفاعل.

وبعد ذلك بدأ بالمفاعيل: المفعول المطلق، فالمفعول معه، فالمفعول له، فالمفعول فيه، ثم الاشتغال والتنازع، ويليه في الجزء الثالث الحال، والاستثناء،

والتمييز، والعدد، ثم أسماء الأفعال والأصوات، ثم المصدر والمشتقات التي تعمل عمل الفعل.

وبدأ الجزء الرابع بعنوان: الجمل ذات المعاني الثابتة (أساليب المعنى)، وأول هذه الأساليب النداء والأساليب المعهودة بعده، ثم المدح والذم، والتعجب، ثم عنوان: النسبة بالجر بدأه بالنسبة بحروف الجر، ثم النسبة بالإضافة، ثم الاستفهام، والجزء الخامس بدأ بالتوابع، وختم بالتركيب الشرطي.

ويمكن أن يُلحظ على هذه التقسيمات ما يلي:

1) أن المؤلف في (22/1) قسم الجملة الاسمية بحسب غرضها الدلالي إلى ثلاثة أقسام، هي الجملة الاسمية الإخبارية؛ نحو: الطالبُ مجتهدٌ، والجملة الاسمية الاستخبارية؛ نحو: ما اسمُك؟ والجملة الاسمية الإنشائية؛ نحو: ما أجملَ الربيعَ!.

والتقسيم المعنوي الشائع للكلام من هذه الناحية هو الخبرية والإنشائية، وأما (الاستخبارية) التي أضافها المؤلف هنا فهي ترجع إلى الإنشائية[1]؛ لأن الإنشاء إما طلبي كالاستخبار- الاستفهام- أو غير طلبي كالتعجب، وربما قسمها بعضهم إلى خبر وطلب وإنشاء كابن مالك[2]، ولكن من ينحو إلى هذا التقسيم لا يقصر الطلب على الاستفهام، فكأن المؤلف جعل الاستفهام الذي هو نوع من الطلب قسيمًا للإنشاء، وليس من شأن النحاة تناول هذه التقسيمات؛ لأن النظر في ذلك موكول إلى نظر غير صاحب هذا العلم كما قال ناظر الجيش[3]، ولأن هذا التقسم لا تتعلق به أغراض معنوية، ولا يترتب عليه في نظرهم أثر في ضبط الكلمات يمكن أن يفيد من الناحية التعليمية؛ فالجملة التعجبية السابقة (ما أجملَ الربيعَ!) مثلاً تعتبر فيها (ما) مبتدأ، والجملة بعده خبر، فهي كالجملة الخبرية، ولا يغير كونها إنشائية من الأمر شيئاً، ولعل

---

[1] ينظر التذييل والتكميل: 3/3، وارتشاف الضرب: 2:831، وشرح شذور الذهب: 40، والإيضاح للقزويني 17، 130.

[2] ينظر تمهيد القواعد: 178/1.

[3] ينظر المصدر السابق: 179/1.

المؤلف قدّم هذا التقسيم ليوضح مسألة المعلومية التي ينبني عليها تحديد المبتدأ من الخبر، وقد ذكر أمثلة من الجمل الاسمية مبيناً طرفيها، محدِّداً المبتدأ والخبر على ذلك الأساس؛ فجعل (كم) خبراً في نحو: كم مالُك (22/1-23)، والمسألة خلافية كما هو معلوم[1].

وعاد ليؤكد أهمية المعلومية في تحديد المبتدأ، فالمعلوم هو المبتدأ والمجهول هو الخبر (112/1).

2) جعل المؤلف (19/1) الجملة الشرطية قسيماً للاسمية والفعلية، وأكّد ذلك عند ذكره لأنواع الخبر، فجعل من أنواعه -مفرعاً على الجملة- (ج- التركيبَ الشرطيَّ) (75/1)، وهو متابع في هذا لبعض النحاة[2]، ويرى المحققون أنها من قبيل الفعلية[3].

3) أن المؤلف (14/1، 15) أضاف نوعين لأقسام الجملة الاسمية؛ هما: الجملة الاسمية المنسوخة، والجملة الفعلية المحولة، وبنى هذا التقسيم على أن الجملة الاسمية قد تطرأ عليها حروف أو أفعال تغير الحكم الإعرابي؛ فالجملة الاسمية المنسوخة هي التي تغير فيها إعرابُ المبتدأ بأثرِ الحروف السابقة عليها، والجملةُ الفعلية المحولة: هي التي تغير فيها حكم الخبر بأثر الأفعال السابقة عليها.

وبناء على هذا التعريف يمكن القول:

أ) إن المؤلف تحت عنوان الجملة الاسمية المنسوخة تناول إن وأخواتها ولا النافية للجنس فقط، ولم يتعرض للحروف المشبهة بليس مع أن تعريفه للجملة الاسمية المنسوخة يشملها، وإنما تناولها، بعد الانتهاء من كان وأخواتها، وهي تدخل تحت (الجملة الفعلية المحولة) كما عرفها، وإذا كانت هذه الحروف تشبه الفعل فاقتضى ذلك وضعها في هذا الموضع، فإن (إن وأخواتها) أيضاً تشبه الفعل، وعلى الأقل كان ينبغي الإشارة إلى سبب وضعها في هذا الموضع مع

---

[1] ينظر: الكتاب:160/2، وشرح الرضي: 160/3، والهمع: 380/1، وشرح التصريح: 475/2.

[2] ينظر شرح المفصل: 229/1.

[3] ينظر: التذييل والتكميل: 26/4، والمغني:492، وشرح المفصل: 229/1.

دخولها في حد الجملة الاسمية المنسوخة حسب تعريفه، ولعله راعى جانب العمل فهي تشبه كان وأخواتها فجعلها بعدها.

ب) إن المؤلف أخّر الحديث عن (ظن وأخواتها) إلى ما بعد موضوع الفاعل، وإعراب الفعل، والمفعول به، وهذه الأفعال تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، كما هو معروف، وكما عنون المؤلف نفسه عند تناوله لهذه الأفعال، ولم يتضح لي الفرق الذي اقتضى التفريق بين هذه الأفعال، وبين كان وأخواتها وأفعال الشروع مع أنها داخلة تحت حد الجملة الفعلية المحولة كما تقدم.

لقد اعتاد النحاة أن يقسموا النواسخ إلى قسمين: أفعال وحروف، ثم يبدؤون بـ(كان وأخواتها)، ثم الحروف التي تعمل عملها، ثم أفعال المقاربة، ثم إن وأخواتها، ثم ظن وأخواتها بهذا الترتيب مراعاة للعمل ولدخولها على الجملة الاسمية؛ فالتي ترفع ثم تنصب من الأفعال والحروف، ثم الحروف التي تعمل عكس ذلك فتنصب وترفع، ثم الأفعال التي تنصب الجزأين معاً.

ويبدو أن عمل أفعال القلوب النصب للجزأين هو الذي دفع المؤلف إلى وضعها بعد المفعول به، وإلا فإن العلاقة التي تربطها بالنواسخ السابقة عليها ليست بأضعف من علاقتها بالمفاعيل.

1) ومن أبرز ما يُلحظ مما له علاقة بهذا التقسيم أن المؤلف بعد تناوله للمبتدأ والخبر وما يتعلق بهما. بدأ بـ(إن وأخواتها) على خلاف المعهود من البداية بـ(كان وأخواتها)؛ وذلك لأنه اعتبر أن هذه الأحرف لا تخرج الجملة من إطار الاسمية؛ فقد عنون لدراسة هذه الحروف: بـ(الجملة الاسمية المنسوخة)، في حين أن (كان وأخواتها) تناولها تحت عنوان: (الجملة الفعلية المحولة)، فهي في نظره قسم آخر، بالنظر إلى ابتدائها بالفعل، رغم أنها متفرعة عن الاسمية حسب تقسيمه، وكان يمكن أن يُنظر لهذين النوعين من النواسخ من زاوية أخرى، وهي أنهما يشتركان في الدخول على الجملة الاسمية، وكلاهما يغير حكم المبتدأ والخبر، وهو ما يسمى بالنسخ، وكأنّ المؤلف اختص النسخ بعمل (إن وأخواتها) فسمى الجملة التي تدخل عليها(المنسوخة)، وجعل لكان وأخواتها (التحويل) فسمى الجملة التي تدخل عليها(المحولة)، ولم يبين الفرق بين المصطلحين.

ثم إن تفريع (الجملة الفعلية المحولة) على الجملة الاسمية يبدو عليه التعارض، وبخاصة أنه جعل للجملة الفعلية قسماً خاصاً بها بدأ به الجزء الثاني من الكتاب كما تقدمت الإشارة.

2) بعد المفاعيل يدرس النحاة الاستثناء، فالحال، فالتمييز، والمؤلف قدّم الحال على الاستثناء، ولعله راعى أن شبه الحال بالمفاعيل أكثر من الاستثناء، فقد وردت تسمية الحال مفعولا به أو فيه عن سيبويه[1]، والمبرد[2]، وربما أبقى التمييز متأخراً لأنه أراد أن يُتبعه بالعدد لوضوح العلاقة بينهما.

المطلب الثاني: الربط بين النحو والمعنى

سبق أن المؤلف جعل من الأسس التي اعتمد عليها في تأليف هذا الكتاب الحرص على إبراز العلاقة بين النحو والمعنى، ومن مظاهر ما أورده في ذلك تأييده لاعتبار فكرة المعلوم والمجهول هي الأساس في تحديد ركني الجملة الاسمية إذا كان كل منهما معرفة؛ فما الإخبار إلا إعلام بمجهول، وعلى ذلك ينبغي أن ((يحدد المبتدأُ بحسب علم المخاطب فإن عُلم منه أنه في علمه أحد الأمرين بطريقة أو بأخرى فالمعلوم هو المبتدأ، والمجهول هو الخبر)) (112/1-113)، ومنها بيانه للفرق بين نصب الفعل ورفعه بعد (حتى) بتقدير زمن الفعل، وجعله غاية(67/2)، وبيانه للفرق بين إضافة التمييز ونصبه، وبينه وبين الحال في مثل: (هو أكرمُ أبٍ) و(هو أكرمُ أباً) (292/3)، وبيانه لمعاني الصيغ التي تأتي عليها الصفة المشبهة (530/3-532)، وغير ذلك.

ومع ذلك فإن بيانه لتلك الدلالة في بعض المواضع يشوبه نوع من الغموض، وفي مواضع أخرى لم يبين المؤلف العلاقة المعنوية المؤثرة في اختلاف التراكيب، ومن ذلك:

---

[1] ينظر الكتاب:78/1، 79.

[2] ينظر المقتضب: 166/4.

تقديم الخبر وتأخيره إذا كان شبه جملة:

تناول المؤلف مسألة جواز تقديم الخبر شبه الجملة، وذكر أن النحاة ((يجمعون على حالةِ جوازِ تقديمِ الخبرِ فيما إذا كان شبهَ جملةٍ، والمبتدأُ معرفة، نحو قولِك : في هذه الحجرةِ أخوك)) (130/1).

ولا شك في صحة هذا الحكم النحوي، ولكن النحاة غالباً ما ينظرون في مثل هذا إلى صحة التركيب من حيث اللغة والقواعد دون الالتفات إلى المعاني؛ ذلك أن التقديم والتأخير لا يمكن أن يكون بمعزل عن ذلك، وقد ذكر المؤلف أنه يهدف في هذا الكتاب إلى الربط بين التركيب والدلالة، فكان ينبغي أن يشير في هذا المقام إلى ذلك؛ فلا شك أن (أخوك في الحجرة) يختلف عن (في الحجرة أخوك)، ولا بد أن لكل منهما مقاماً تقال فيه؛ فتقديم المبتدأ يعني أن الكلام ابتدائي موجه إلى خالي الذهن، وفي حال تقديم الخبر فالمخاطب منكر أو يظن خلاف المذكور، وقد يكون التقديم والتأخير لمطابقة الجواب لسؤال (أين أخوك؟) أو(من في الدار) بتقديم المعلوم[1].

حذف نون الوقاية من الأحرف الناسخة مشدَّدة الآخر:

ذكر المؤلف (244/1) أنه يجوز حذف نون الوقاية من (إنّني) و(كأنّني) ونحوها مما شُدِّد آخره من الأحرف الناسخة، واختار أن حذف إحدى النونات هو لأجل كراهية توالي الأمثال، ويمكن أن يقال في هذه المسألة:

أولاً: إن اجتماع النونات وحذف إحداها مع هذه الأحرف ليس خاصاً بياء المتكلم كما مثّل المؤلف، وكما يبدو من عنوانه[2]؛ بل يشمل الاتصال بضمير المتكلمين (نا) أيضاً؛ حيث يجوز:(إنّا و إنّنا)، و(أنّا و أنّنا) و(كأنّا و كأنّنا).

ثانياً: إن الحذف والذكر – وهو جائز كما هو معلوم– ينبغي أن يعلل بالمعنى الذي يقتضيه المقام؛ لأنه لو كانت العلة كراهية توالي الأمثال لكان الحذف واجباً أو على الأقل لكان الذكر نادراً؛ لأنها علة ملازمة، ولمّا كان الأمر خلاف ذلك؛

---

[1] ينظر معاني النحو: 154/1.

[2] جاء العنوان بلفظ: ((اتصال الأحرف الناسخة بضمير المتكلم)).

حيث إننا نجد الأمرين متكافئين ومتجاورين في فصيح الكلام، فكان ينبغي ربط ذلك بالمعنى، والتعليل المناسب في مثل هذا هو أن إبقاء النون يعني زيادة في التأكيد، وحذفها يعني العكس، وهذا يدخل في القاعدة العامة وهي أن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، وبيانُ هذا التعليل والتأكيد عليه يُظهر العلاقة بين التركيب والمعنى، وذلك من أول الأسس التي قام عليها هذا الكتاب كما ذكر المؤلف، ومن أمثلة ما يوضح العلاقة المعنوية في هذه المسألة أن الله تعالى حكى محاورة إبراهيم عليه السلام مع قومه في مقامين مختلفين؛ فقد جاء في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: 78]، وقال أيضاً: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ﴾ [الزخرف: 26]؛ فمرة قال (إني) ومرة قال (إنني) والفرق بين المقامين- والله أعلم- أنه في آية الأنعام مقام الحيرة والبحث عن الحقيقة، فإبراهيم عليه السلام بدا كمن يبحث عن الرب في الكوكب، ثم في القمر، ثم في الشمس، ثم أعلن البراءة من كل ذلك.

أما في آية الزخرف فهو في مقام التبليغ بعد أن أصبح نبيًا مرسلًا معلناً الحرب على الشرك، والبراءة مما يعبد قومه؛ فجاء في الأول بـ(إني) وفي الثاني بـ(إنني) لأنه في مقام يلائمه التوكيد، وهذا متناسب أيضاً مع قوله في الآية الأولى (بريء) وفي الثانية (براء) حيث أخبر في الثانية بالمصدر وهو أكثر توكيداً ومبالغة كما هو معروف.

فالمسألة في الحقيقة ليست كراهة توالي الأمثال، وإنما مراعاة المقام وما يقتضيه من توكيد أو تفصيل[1].

ترجيح الرفع على النصب في الاشتغال:

اختار المؤلف في بعض صور الاشتغال ترجيح الرفع على النصب، ولم يراع المعنى بوصفه أحد الأسس التي بنى عليها منهجه في الكتاب كما تقدم؛ فقد قال: ((لك أن تقدر الجملةَ اسمية، المبتدأ فيها هو الاسم المتقدم، والخبر هو

[1] ينظر معاني النحو: 1/358-359.

الجملة الفعلية التي تليه، وبذلك فإنه يرفع على الابتدائية، وهذا أرجح عندي...[و] لك أن تقدر الجملة كلها فعلية، فينصب الاسم على المفعولية، ... وهذا الرأي مرجوح عندي)) (406/2).

ومع أن المؤلف ربما اعتمد في بيان الاختلاف المعنوي على الفرق المعروف بين الجملة الاسمية والفعلية، فلم يحتجْ إلى إيضاح الفرق بين الرفع والنصب، ولكن إطلاقه الترجيح ينافي ذلك؛ فالذي يظهر أن اختيار الرفع والنصب فيما عدا مسألة وجوب الرفع، ووجوب النصب ليس فيه راجح ومرجوح؛ بل لكل منهما معنى لا يؤديه الآخر[1]، وخير دليل على ذلك أنه جاء في القرآن الكريم- وهو أفصح الكلام- الرفع والنصب، وفي بعض الصور باتفاق القراء السبعة، فلا يمكن أن يأتي القرآن بوجه مرجوح دون أن يكون لذلك علاقة بالمعنى.

ومن أمثلة ما جاء بالنصب:﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾ [النحل: 5] ، و ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان:31]، و﴿ وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا ﴾ [الحجر: 19] ، و[ق: 7]، و﴿ وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ نَارِ السَّمُومِ ﴾ [الحجر: 27]، و﴿ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾[الإسراء:13]، و﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا ﴾ [الرحمن: 7]، و﴿ وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾[الرحمن: 10].

ومما جاء بالرفع: ﴿وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ [الشعراء: 224]، ومنه أيضاً على رأي بعض النحاة: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: 38]، و ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾[النور: 2].

وقد علل المؤلف اختيار النصب في قوله تعالى: ﴿والأنعامَ خلقها...﴾ بأنها سبقت بجملة فعلية فعطفت عليها، وحتى لا يتوهم عطف الاسم المشغول على سابقه؛ حيث قال وهو يعدد مواضع رجحان النصب: ((إذا عُطف جملةٌ فعليةٌ على أخرى فعلية بلا فاصل دون العطف، وقد تقدم الاسم المشغول عنه الجملة الثانية: نحو: فهم عليٌّ ومحمدًا أفهمته؛ حيث يترجح نصب الاسم المتقدم

[1] ينظر معاني النحو: 128/2 ، 131.

المشغول عنه (محمد)، حتى لا يتوهم عطفه على سابقه، ولكي يكون عطف الجملة من النظائر)) (426/2)، وفي هذا الكلام نظر:

أولاً: في قوله: (إذا عطف جملةٌ فعليةٌ) القطع بأن جملة الاشتغال موضعَ الحديث فعلية ينافي مسألة الترجيح؛ حيث لا يُحكم بأنها فعلية إلا بعد النصب، والمفترض أنها محتملة للرفع والنصب، فترجيح النصب بأنها جملة فعلية معطوفة على فعلية قبلها تسليم بقضية غير مسلمة، وربما قصد أنه يُختار النصب لتكون بذلك جملة فعلية معطوفة على فعلية.

ثانياً: تعليله بـ(حتى لا يتوهم عطفه على سابقه) إنما يستقيم فيما مثّل به من قوله: فهم عليٌّ ومحمدًا أفهمته؛ لأن رفع (محمد) قد يوهم عطفه على المرفوع قبله حسب قوله، ولكن لا يستقيم هذا التعليل في الآية ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾ [النحل: 4، 5]؛ لأنّ رفع (الأنعام) يَمنع توهمَ عطفها على (الإنسانَ) المنصوبة، ولا أظن أحداً يتوهم أنها ستعطف على (مبين).

ثم إن التوهم في المثال الذي ذكره: (فهم عليٌّ ومحمدًا أفهمته) مستبعد أيضاً بسبب (أفهمته)، فعلى فرض رفع (محمد) عطفاً على (عليّ) كيف يستقيم ذكر (أفهمته) ؟!، وكذا في المثال الآخر: (أقبلَ محمدٌ، ومحموداً استقبلته).

فالذي يبدو في اختيار النصب في الآية – والله أعلم –هو تناسب الآية بالنصب لما قبلها ليس في الجملة الفعلية من ناحية الصناعة النحوية، وإنما من ناحية معنى السياق؛ ذلك أن ما قبلها وما بعدها هو حديث عن فعل الله الذي تمثل في خلق السماوات والإنسان، والأنعام، وغيرها من المخلوقات كالخيل والبغال والحمير...، وإنما حُذف فعل الخلق قبل (الأنعام) للاهتمام بها، وتُركت العلامة الإعرابية إشارة إلى هذا الفعل، أي هو اهتمام بها من بين المخلوقات المذكورة، وليس بجعلها محطاً للإخبار[1].

[1] ينظر معاني النحو: 134/2.

المبحث الثاني: دراسة المادة العلمية

يتناول هذا المبحث بعض المواضع من جهة المادة العلمية موضوع الكتاب، وذلك في جانبين يتعلق أحدهما بالضوابط والمصطلحات، والآخر بالقواعد.

أولاً: الضوابط والمصطلحات

1) مصطلح (الإسناد والإخبار)

ذكر المؤلف أن من حدود المبتدأ التي وضعها النحاة: (الإخبار عنه)، ثم قال: «وصفة الإخبار عن المبتدأ أفضل من صفة الإسناد إليه؛ لأن المبتدأَ قد يكون مسندًا، لا مسندًا إليه الحكم، نحو قولك: أفاهمٌ الطالبان؟ حيث (فاهم) مبتدأٌ بالضرورةِ مرفوعٌ، وهو يتضمن الحكم المسند، أما (الطالبان) فهو فاعلٌ مرفوعٌ، سدَّ مسدَّ الخبر، وهو المسندُ إليه الحكم» (39/1).

في البداية يمكن القول فيما يتعلق بالمصطلحين إن النحاة يعبرون بمصطلح (الإسناد إليه) و(الإخبار عنه) أو الحديث عنه، في تعريف الاسم وبيان علاماته، فأي كلمة أسندنا إليها أو أخبرنا عنها فهي اسم، والإسناد –كما هو معلوم– لا يقتصر على تركيب المبتدأ والخبر؛ بل يشمل الفاعل أيضاَ، فالخبر يسند إلى المبتدأ والفعل يسند إلى الفاعل أو نائبه؛ إذ الخبر مخبر به عن المبتدأ والفعل مخبر به عن الفاعل، ويدل على ذلك ما ورد من أقوال النحاة؛ فقد قال ابن الحاجب: «الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين، أو في فعل واسم»[(1)]، وقال ابن مالك: «الإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه»[(2)].

وعبر ابن هشام بالإسناد، فقال معدِّداً علامات الاسم:«العلامة الخامسة: الإسناد إليه»، وفسرها بما يشمل المبتدأ والفاعل فقال: "هو أن تنسب إليه ما يحصل به الفائدة كما في (قمتُ) و(أنا مؤمن)"[(3)].

[(1)] الكافية في علم النحو:11.

[(2)] شرح التسهيل: 9/1.

[(3)] شرح التصريح: 33/1.

وقال ابن يعيش: « ومن خواصّ الاسم جواز الإسناد إليه، فالإسنادُ وصفٌ دالٌّ على أنّ المسنَد إليه اسمٌ»[1]، وقال أيضاً: «الفاعل قد أُسند إليه غيرُه، كما أنّ المبتدأ كذلك، إلَّا أنّ خبرَ المبتدأ بعده، وخبرَ الفاعل قبله، وفيما عدا ذلك هما فيه سَواءٌ»[2].

كما يعبر عن ذلك بالإخبار؛ قال أبو علي الفارسي: « ومثال الإخبار عنه، كقولنا: عبد الله مقبل، وقام بكر. فمقبل خبر عن عبد الله، وقام خبر عن بكر»[3].

وقال العكبري: « وهذا يقرب من قولهم في حد الاسم: ما جاز الإخبار عنه، لأن الإسناد والإخبار متقاربان في هذا المعنى»[4].

وقال ابن يعيش تعليقاً قول الزمخشري (فالرفع علمُ الفاعلية): «فقدّم الكلام على الفاعل من بين المرفوعات، لا سِيَّما المبتدأ المُشاركه في الإخبار عنه... من حيث كان كل واحد منهما مُخْبَرًا عنه؛ وافتقارُ المبتدأ إلى الخبر الذي بعده، كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله »[5].

إن مصطلح (الإسناد إليه) – كما تقدم – أكثر ما يستعمله النحاة[6] في سياق بيان علامات الاسم، وهو يشمل المبتدأ والفاعل كما مر، ولكنهم في تعريف المبتدأ يستعملون مصطلح (الإسناد) فقط دون (إليه) وذلك ليدخل فيه نحو (أفاهم الطالبان) التي يرى المؤلف أنها تخرج من التعريف؛ قال ابن هشام: «المبتدأ هو الاسم المجرّد عن العوامل اللفظية للإسناد» ثم بين ما يدخل فيه بقوله: «ودخل تحت قولنا للإسناد ما إذا كان المبتدأ مسندًا إليه ما بعده نحو زيد

---

[1] شرح المفصل: 86/1.

[2] المصدر السابق: 223/1.

[3] الإيضاح العضدي: 6.

[4] مسائل خلافية في النحو : 68.

[5] شرح المفصل: 198/1.

[6] الجاري في كلام أغلب النحاة أن المسند إليه هو المحكوم عليه، والمسند هو المحكوم به. وهذا أحد اصطلاحات أربعة. **وثانيها**: أن كلا منهما مسند ومسند إليه؛ لأن كلا منهما قد أسند إلى الآخر، والآخر أسند إليه. **وثالثها**: أن المسند هو الأول مبتدأ كان أو غيره، والمسند إليه هو الثاني. **والرابع** عكس هذا. ينظر التذييل والتكميل: 48/1.

قائم وما إذا كان المبتدأ مسندًا إلى ما بعده نحو أقائم الزيدان» [1].

وقال الدماميني: «والفرق بين الابتداء والتجرد للإسناد أن التجرد للإسناد وصف هو التجرد، مقيد بقيد واحد، وهو كونه للإسناد، أي: إسناده إن كان خبرًا أو وصفًا لمكتف به، أو الإسناد إليه إن كان مبتدأ غير وصف» [2].

وإذا استعملوا (الإسناد إليه) في تعريف المبتدأ فإنهم غالبا ما يحترزون من هذا النوع، كما أنهم إذا ذكروا عن المبتدأ بأنه مخبر عنه أضافوا: أو وصف رافع لمكتف به أو نحو ذلك؛ لأن المبتدأ من هذا النوع ليس مخبرا عنه.

ومن خلال ما تقدم يتضح أن المصطلحين متداولان في تعبيرات النحاة يُقصد بأحدهما ما يقصد بالآخر، ولا مشاحة في الاصطلاح، وإن أردنا تفضيل أحدهما فينبغي أن يتوجه النظر أولاً إلى الإشكال أو الاعتراض الذي أبداه المؤلف، وهو أن التعبير بـ(الإسناد إليه) في تعريف المبتدأ يجعل نحو: (أفاهمٌ الطالبان؟) يخرج من التعريف؛ لأن (الطالبان) هو المسند إليه وليس هو المبتدأ؛ بل المبتدأ هو المسند، وأما التعبير بـ(الإخبار عنه) فيدخله.

إذن فهذا النوع من المبتدأ نوع خاص لم يُخبر فيه من الناحية الاصطلاحية عن المبتدأ أصلاً، فـ(فاهم) مبتدأ ليس له خبر؛ لأنه في معنى الفعل؛ قال ابن الحاجب عن (قائم) في نحو: أقائم الزيدان؟ أنه «بالإجماع مبتدأ، ولا مقدر محذوف، والزيدان فاعل به ليس بخبر؛ فهذا مبتدأ لا خبر له في اللفظ ولا في التقدير، وإنما استقام لأنه في المعنى: يقوم الزيدان» [3]، وقال ابن مالك: « ولا خبر للوصف المذكور لشدة شبهه بالفعل» [4] وإذا كان (فاهم) بمثابة الفعل وبمعناه فليس هو المبتدأ من الناحية المعنوية، وليس هو المخبر عنه؛ بل هو الخبر؛ فمعنى العبارة الإخبار عن الطالبين بالفهم، وليس العكس، وبيان ذلك أن هذا التركيب يختلف عن : (الفاهمان زيد وعمرو)؛ حيث يكون (الفاهمان) هو

---

[1] شرح قطر الندى: 116.

[2] تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: 17/3.

[3] الأمالي: 639/2.

[4] التسهيل: 44.

المبتدأ، والخبر (زيد وعمرو)، ويمكن تأكيد هذا بما ذكره المؤلف وغيره بأن من سمات المبتدأ المعلومية، فالمعلوم، من (أفاهم الطالبان؟) هو (الطالبان)، والمجهول هو (فاهم) وهو المستخبر عنه، أي أن السائل يستفهم أحصل الفهم من الطالبين أم لا؟، وليس عمن حصل منه الفهم، ومما يؤكد اختلاف هذا التركيب(أفاهم الطالبان) أن النحاة يشترطون في هذا النوع من المبتدأ التنكير؛ قال الخضري: « أما المكتفي بمرفوعه فشرطه التنكير كما نصوا عليه، ولا يحتاج لمسوغ لأنه محكوم به كالفعل لا عليه»[1].

وهذا يقودنا إلى قول المؤلف في الجملة الفعلية (4/2) إن المعلوم فيها هو الفعل، والمجهول هو الفاعل، وهذا خلاف ما تقدم عن النحاة من قولهم إن الفعل مخبر به عن الفاعل، ولعل الذي دعاه إلى هذا الرأي موازنة الجملة الفعلية بالاسمية على نحو: (محمد ذهب) و(ذهب محمد)؛ فالجملة الاسمية تجعل الاسم (المبتدأ) محور الحديث وهو المعلوم للمخاطب، وتخبر عنه بالمجهول للمخاطب، وبنى على ذلك أن الجملة الفعلية تعني أن الفعل هو المعلوم، والفاعل هو المجهول.

ويبدو أن مسألة المعلومية ليست مرتبطة بالتقديم والتأخير فقط؛ بل ثمة مؤثرات لفظية أو سياقية يمكن أن تؤثر في تحديد ذلك؛ نعم قد يكون هذا هو الأصل، أي أن تبدأ بذكر المعلوم لتبني عليه المجهول، ولكن ليس بالضرورة أن يكون ذلك ضربة لازب؛ لأن السائل إذا قال مثلاً: أضربتَ زيداً؟ فإنه يستفهم عن وقوع الفعل وهو في شك منه، ومثله: أجاء زيدٌ، أنجح خالدٌ...، والذات التي أسند إليها الفعل معلومة لديه، فإذا قال: أأنتَ ضربتَ زيداً، أزيدٌ جاء؟، أخالدٌ نجح؟ فإن المعلوم الفعل الذي هو الخبر، والمجهول الاسم الذي هو المبتدأ، ومثله قوله تعالى: ﴿ أأنتَ فَعَلْتَ هَذا بِآلِهَتِنا يا إبراهيم﴾[الأنبياء:62]؛ فـ(أنت) المبتدأ هو المجهول المستفهم عنه، والفعل (فعلت) الذي هو الخبر معلوم قطعاً، كما أنك إذا قلت: محمدٌ قام رداً على من قال: قام زيدٌ، كان المبتدأ (محمد) هو

[1] حاشية الخضري: 212/1.

المجهول الذي أردت أن تعلم المخاطب به، وتبين بذلك خطأ اعتقاده فإنه يعلم لا ريب بوقوع القيام.

2) مصطلح الخبر المفرد

اعترض المؤلف على اختيار النحاة مصطلح (المفرد) لأحد أنواع الخبر بحجة أنه يؤدي إلى التباسه بالمصطلح نفسه في أبواب أخرى، كالعدد، والنداء وغيرها كما هو معروف، فهو بذلك ليس جامعاً ولا مانعاً، ويرى «العدول عن هذا المصطلح إلى مصطلح الاسم » (68/1).

ولا شك أن اللبس في هذا المصطلح وارد خاصة في مراحل التعليم الأولى، وكثيراً ما يسبب خلطاً عند التلاميذ عندما يجدون الخبر مثنى أو جمعًا، ويحتاج المعلم إلى وقت وجهد حتى يفهمهم أن هذه التسمية لا علاقة لها بالعدد في هذا الباب، ولكن بالنظر إلى هذا الجانب نفسه وهو سهولة إيصال المعلومة وإقناع المتعلم بها أرى أن مصطلح (الاسم) لا يزيل الإشكال الذي أثاره المؤلف؛ لأنه وإن بدا سهلاً ميسوراً في بعض الأسماء المشتقة والجامدة في نحو: محمدٌ كريمٌ، وخالدٌ أسدٌ، ونحو ذلك، فإنه يلتبس بكلمات أخرى عرف الطالب أنها من قبيل الاسم، ولا تصلح أن تكون خبرا بمفردها، كالظروف في نحو: العصفور فوقَ الغصن، فكلمة (فوق) اسم ولكنها ليست الخبر بمفردها؛ بل بضميمة المضاف إليه، وهو من نوع شبه الجملة، ولا يفيد أن هذا الظرف اتصل به المضاف إليه، وهو ضروري لبيانه؛ لأن المتعلم قد يلتبس عليه في هذا الجانب بالخبر المفرد الذي اتصل به ما يكمل معناه، في نحو: أنتم أولو خلق كريم، وأحمد حسنٌ خلقُه، فيبقى الإشكال في نظر المتعلم: كيف نعتبر (أولو) – مثلاً – خبراً مع أنها مضاف إلى ما بعدها، ولا نعتبر (فوق) خبراً وهي أيضاً مضاف، وكلاهما اسم.

وربما يكون من الأيسر التمييز بين المصطلح في الأبواب النحوية بالنظر إلى بقية أنواعه في كل باب؛ فعندما نقول: مفرد ومثنى وجمع فنحن ننظر إلى العدد، وعندما نقول: مفرد، وجملة، وشبه جملة، فلا علاقة للمفرد بالعدد هنا؛ بل علاقته بالتركيب وعدمه... وهكذا.

3) من مواضع وجوب تقديم المبتدأ

منها تقديم المبتدأ كما يذكر النحاة عندما يكون الخبر فعلاً بحيث يؤدي تقديمه على المبتدأ إلى أن تصير الجملة فعلية، ويختصر بعض النحاة المسألة بما يؤدي إلى (التباس المبتدأ بالفاعل)، وكذا عنونها المؤلف، ثم بينها بقوله: «ويكون ذلك حال ما إذا كان الخبر فعلًا مسندًا إلى ضمير المبتدأ المستتر أو البارز الذي يعود على المبتدأ، فيجب أن يتقدم المبتدأ حتى لا يلتبس بالفاعل، فتقول: الطالب اجتهد، والطلبة قاموا برحلتهم» (119/1).

ويمكن أن يُلحظ على هذا البيان أن المؤلف نصّ على أن تقديم الخبر الفعلي المسند إلى الضمير البارز الذي يعود على المبتدأ يؤدي إلى التباس المبتدأ بالفاعل، وأن نحو: (الطلبة قاموا) مما يجب فيه تقديم المبتدأ، إلا أن بعض النحاة يقيدون ذلك بكون المبتدأ مفردًا؛ نحو: (زيد قام)، فإنه لا يمتنع تقديمه في نحو: (الزيدان قاما)؛ قال ابن مالك: «فلو برز فاعل الفعل جاز التقديم، كقولك في: الزيدون قاموا: قاموا الزيدون، على أن يكون "قاموا" خبرا مقدما»[1]، واختار أبو حيان[2] أيضاً جواز التقديم في هذه الصورة، والمسألة خلافية، كما ذكرها أبو حيان[3]، والمكودي[4] ، وصاحب حماه[5].

ثانياً: القواعد:

1) المصاحبة في المفعول معه

فرق المؤلف بين الواو في المفعول معه، وفي العطف، فقال: «يلحظ أن الواو في هذا الباب – وهى تعنى المصاحبة – تختلف عن الواو التي تكون بمعنى (مع) في باب العطف؛ إذ إن الواو في العطف تفيد الاشتراك في الفعل، أو إحداث الفعل، دون الملابسة أو المصاحبة»، وزاد الأمر تأكيداً فجعل واو

---

[1] شرح التسهيل: 298/1.

[2] ينظر التذييل والتكميل: 339/3.

[3] ينظر المصدر السابق: 339/3

[4] ينظر شرح المكودي: 51.

[5] ينظر الكناش: 51/1.

المفعول معه «لابد ألا تفيد معنى الاشتراك والإحداث، ولكن تفيد المصاحبة، مصاحبة ما بعدها – وهو غير محدث للفعل ولا مشترك في إحداثه»(278/2).

والذي يذكره النحاة أن واو العطف تفيد مطلق الجمع؛ فهي محتملة للمعية أيضاً إضافة إلى التشريك في الحكم؛ بل قال ابن مالك: «والمعطوف بالواو إذا عري من القرائن احتمل المعية احتمالا راجحا»[1] .

وقال الشاطبي:«العطف يحتمل من المعنى ما في النصب؛ إذ قولك: قام زيد وعمرو محتمل للمعية، والملابسة في القيام»[2].

فمن أراد الدلالة على التشريك في الحكم فقط فليعطف، ويجوز العطف أيضاً عند قصد المعية دون التنصيص عليها؛ لأن العطف يحتمل ذلك؛ قال الشاطبي: «وإن قصد مجرد التشريك هنا يقتضي العطف حتمًا، فلا يجوز معه النصب، وقصد الالتباس والمعية لا يقتضي النصب حتمًا، بل يجوز العطف على ذلك القصد»[3].

وعلى هذا فقد قال ابن هشام: «إذا قيل قام زيد وعمرو احتمل ثلاثة معان»[4]، ووضح ذلك السيوطي فقال: «أي الاجتماع في الفعل من غير تقييد بحصوله من كليهما في زمان أو سبق أحدهما؛ فقولك جاء زيد وعمرو يحتمل على السواء أنهما جاءا معًا أو زيدًا أولا أو آخرًا»[5].

فواضح من خلال أقوال النحاة أنهم يرون أن العطف أعم من النصب على المعية؛ إذ يفيد الاشتراك سواء معه مصاحبة أو لا، وهذا ما يدل عليه النص الذي نقله المؤلف، وهو خلاف ما أراد الاستدلال به عليه، فقد نقل عقب كلامه السابق قول ابن الخشاب: « وكذلك الغرضُ في قولك: قمت وزيدًا بالنصب غير الغرضِ في قولك: قمتُ وزيدٌ بالرفع؛ لأن النصب المراد به الاصطحاب، والرفعُ

---

[1] شرح التسهيل: 348/3.

[2] المقاصد الشافية: 333/3.

[3] المصدر السابق: 333/3.

[4] المغني: 463.

[5] الهمع: 185/3.

المراد به وقوعُ الفعل من كل واحد من الاسمين مطلقا، مصطحبين كانا أو غير مصطحبين»[1] ، فهو كما يتضح موافق لكلام النحاة السابق، ومخالف لقول المؤلف.

2) مشاركة المفعول معه في الحدث:

وزاد المؤلف في نصه السابق مسألة أخرى، وهي أن واو المصاحبة يجب ألا تفيد الاشتراك في الفعل، فالمفعول معه لا بد أن يكون «غير محدث للفعل ولا مشترك في إحداثه» (278/2)، وأكّد ذلك من خلال تمثيله في أول الموضوع بـ(أذاكرُ والمصباحَ)، و(سرتُ والشاطئَ) و (جلست والقصةَ).

ومن أمثلة النحاة المعروفة للمفعول معه: سرتُ والنيلَ، وسيري والطريقَ مسرعة، ومشيتُ والحائطَ، ومات زيد وطلوعَ الشمس، وجاء البرد والطيالسةَ، وغير ذلك.

والذي يبدو في هذه المسألة أن ذكر النحاة لهذه الأمثلة ليس القصد منه الإفادة بأن المفعول معه يجب ألا يشارك في الحكم، كما أن (الطريق)، أو (الحائط) أو نحوها لا يصدر منها السير؛ وإنما قصدهم بيان معنى المفعول معه، والدلالة على وظيفة هذه الواو بما لا يحتمل غيره؛ قال الشاطبي معلقاً على مثال ابن مالك (سيري والطريقَ مسرعة): «وإنما خص هذا المثال دون سائر ما يجوز فيه ذلك من المُثُل لكونه يتعين فيه النصب، ولا يجوز العطف؛ فمعنى (مع) في الواو فيه صريح، ويشمل مع ذلك كلَّ ما يصح فيه ذلك المعنى، وإن كان يجوز فيه العطف، نحو: قام زيدٌ وعمرًا، فلا يتوهم أنه أَخرج مثل هذا عن حكم الباب» [2].

ولم أعثر – فيما اطلعت – على ما يؤيد رأي المؤلف في اشتراط كون المفعول معه غيرَ محدث للفعل سوى أن عبارات بعض النحاة قد توهم ذلك؛ فقد ذكر ناظر الجيش عن بدر الدين بن مالك: «وقد اقتضى كلامه أن واو «مع»

---

[1] المرتجل: 184

[2] المقاصد الشافية: 318/3.

غير صادقة على واو العطف المراد بها المصاحبة من حيث إن واو العطف تشرك ما بعدها في حكم ما قبلها، وواو «مع» لا تقتضي تشريكا» [1] .

وقال في موضع آخر: «وما قاله الإمام بدر الدين الظاهر أنه الصواب؛ لأن الواو التي بمعنى مع حقها أن يفاد بها ما يفاد بمع، و «مع» لا دلالة لها على المشاركة، بل إنما جيء بها لقصد الدلالة على المصاحبة» [2].

ولكن ناظر الجيش ذكر في سياق كلامه ما يغاير المفهومَ منه؛ فقد قال عقب النص السابق: «فإذا قلت: جئتُ مع عمرو، أفاد هذا الكلام الإخبار عن مدلول التاء بالمجيء مصاحبا لعمرو، وإن كان عمرو قد جاء أيضًا، لكن ليس مقصود المتكلم الإخبار بمجيئه، وهكذا يجب أن يكون الحكم مع الواو إذا قلت: جئت وزيدًا» [3].

كما أن رأي بدر الدين صريح في شرحه؛ فقد قال عَقِب تعريفه للمفعول معه: «وقد شمل هذا التعريف لِمَا كان من المفعول معه غيرَ مشارك لما قبله في حكمه، نحو: (سيري والطريق مسرعة) ولما كان منه مشاركًا لما قبله في حكمه، ولكنه أعرض عن الدلالة على المشاركة، وقصد إلى مجرد الدلالة على المصاحبة، نحو: جئت وزيدًا» [4].

وثمة فرق بين إعراض المتكلم عن الدلالة على المشاركة وبين إمكانية وقوعها، وثمة فرق أيضاً بين دلالة النص الاحتمالية، وبين الدلالة القطعية، وثمة فرق أيضاً بين كون النص يمكن أن يحتمل هذا المعنى ولو بوجه راجح، وبين عدم احتماله المعنى مطلقاً.

فلا خلاف في كون واو المفعول معه تدل على المصاحبة نصاً، وأنها لم يؤت بها للدلالة على المشاركة؛ لأن العطف هو الذي يدل على ذلك، ولكن ثمة دلالة احتمالية، هي في دلالة الواو العاطفة على المصاحبة، وفي دلالة واو

---

[1] تمهيد القواعد: 2043/4.

[2] المصدر السابق: 2043/4.

[3] المصدر السابق: 2043/4.

[4] شرح ابن الناظم: 204.

المعية على الاشتراك مع أنه غير مقصود ابتداء، ومع أنه غير ممكن حقيقة في بعض التراكيب؛ فقولنا: سرتُ وزيداً هو مثل: سرتُ والطريقَ، فكلاهما يدل على وقوع السير صحبة آخر يسمى المفعول معه؛ أي: مفعولٌ معه السيرُ، وهو (زيد) في المثال الأول و(الطريق) في الثاني، وليس من غرض المتكلم الإفادة بمشاركة المفعول معه أو عدم مشاركته في الحدث، ومع ذلك فالمشاركة واقعة بالنسبة لـ(زيد) ، وممتنعة بالنسبة لـ(الطريق).

فقول المؤلف إن واو المفعول معه لابد ألا تفيد معنى الاشتراك، إن أمكن تصوره في (سرتُ والطريقَ) فهو غير متصور عادة في نحو: (سرتُ وزيداً).

وربما الأغرب في هذا الرأي أن بعض النحاة كالأخفش، وابن جني، وابن يعيش، وغيرهم يرَون عكسه؛ فيشترطون فيما يصح نصبه على المفعول معه جوازَ عطفه؛ لأن الواو في أصلها للعطف، فلا تقع إلا حيث يجوز العطف، فعلى رأيهم لا يجوز أن يقال: انتظرتك وطلوعَ الشمس؛ لعدم صحة العطف فيه[1]، ويرى أبو حيان أن هذا هو مذهب الجمهور، ونقل الإجماع على ذلك[2]، ولعل ما قالوه يُخرَّج على أنه الغالب، وليس قاعدة مطردة[3]، والصحيح خلافه؛ إذ يَنسب بعضُهم جوازَ النصب على المفعول معه فيما لا يصح عطفه لابن مالك، وللجمهور[4].

3) محل الفعل الماضي بعد أدوات الشرط

انتقد المؤلف(358/5) النحاة في اعتبارهم الفعل الماضي الواقع شرطاً في محل جزم، واعتمد في ذلك على بعض الأسس؛ منها عدم تغيره بعد دخول أدوات الشرط، وأنه كان ينبغي أن تظهر عليه علامة الجزم كما ظهرت عليه عند إسناده إلى بعض ضمائر الرفع، وأن النحاة كما أجازوا بقاء المضارع

[1] ينظر: الخصائص: 313/1، وسر الصناعة: 128/1، وشرح المفصل: 439/1، والفصول المفيدة: 199.

[2] ينظر التذييل والتكميل: 108/1.

[3] ينظر الفصول المفيدة: 199.

[4] ينظر الهمع: 234/2.

مرفوعاً جواباً للشرط إذا كان الشرط ماضياً ينبغي أن يجيزوا بقاء الماضي على حاله من البناء دون تقدير جزمٍ له.

ويمكن أن تُبدَى بعض الملحوظات على هذه الأسس، والعبارات المعبرة عنها:

أما عدم تغيره بعد دخول أدوات الشرط، وقوله بأنه لم يعرف عن الماضي أنه معرب فلا يكون محل رفع أو نصب، فلماذا يختارُ له محلُّ الجزمِ؟ فنقول هذا شأن المبنيات كلها وليس خاصاً بالفعل الماضي، لا يتغير لفظ المبني وقد يتغير محله الإعرابي، ولا تنافي بين الأمرين، وكيف يُعرف عن المبني أنه معرب؟!.

ثم إن الاستدلال بعدم وقوع الماضي في محل رفع أو نصب لنفي وقوعه في محل جزم يبدو غير وجيه؛ إذ الأصل ألا يقع الماضي في محل رفع ولا نصب؛ لأن الغالب أن يكون رفع الفعل دالاً على الحال، ونصبه دالاً على الاستقبال، والماضي لا يدل على ذلك بالأصالة، والفعل في أسلوب الشرط الأصل فيه أن يكون مضارعاً[1]؛ لأنه لتعليق أمر على أمر، وذلك لا يكون إلا في المستقبل، ومجيء الماضي في هذا المقام على التأويل في الغالب؛ فمعنى: إن زرتني أكرمتك: إن تزرْني في المستقبل أكرمْك، فالماضي واقع موقع المستقبل، كما أن أسلوب الشرط تركيب خاص، ودلالة الفعل الزمنية فيه أيضاً خاصة.

وأما القياس على ظهور علامة بناء الماضي على السكون في بعض حالات إسناده إلى الضمائر، بحيث يكون من الأوْلى أن يظهر عليه سكون الجزم إذا وقع شرطاً لو كان حقاً في محل جزم، فهذا من القياس مع الفارق؛ لأن العلامة التي على آخر الفعل الماضي إما أنها علامة بناء كالضمة قبل واو الجماعة، والسكون قبل الضمير المتحرك، وإما أنها لمناسبة الضمير، أو لدفع كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وحركة البناء الأصلي مقدرة؛ إذ الماضي مبني على الفتح ظاهراً أو مقدرًا، وفي كلا الحالين تختلف هذه العلامة عن علامة السكون التي تجلبها أداة الشرط فهي علامة إعراب، ولا يمكن أن تظهر على المبني أيًّا كان، ولا على المشغول بحركة المناسبة.

---

[1] ينظر المقاصد الشافية: 126/6، والنحو الوافي: 472/4.

وأما بالنسبة لقوله بأن النحاة يجيزون رفع الفعل المضارعِ في جملة جواب الشرط إذا كان فعل الشرط ماضيًا، فمن الأولى أن يظلَّ الفعلُ الماضي على حاله من البناء دون تقدير جزم له، وهو يعني بعبارة أوضح أن المضارع –مع أنه معرب– لم تظهر علامة الجزم في بعض الحالات، فمن باب أولى الماضي المبني لا ينبغي أن نلتفت إلى تقدير الجزم في محله.

فيمكن القول في هذه الحجة إن إجازة النحاة مبنية على السماع؛ فقد ورد المضارع مرفوعاً بعد أداة الشرط الجازمة وبعد فعل الشرط الماضي ممن يستشهد بكلامهم، والنحاة لهم في هذا المرفوع تأويلات، منها أنه ليس هو جواب الشرط، وإنما هو دليل عليه، وهو في نية التقديم، وهو رأي سيبويه[1]، وقيل إنه الجواب على حذف الفاء، وهو قول المبرد[2]، والكوفيين[3]، وقيل غير ذلك، فكما أن وقوع هذا المضارع المرفوع مؤول، فكذا محل الماضي بالتأويل.

والخلاصة– والأهم من كل ما تقدم – فيما يتعلق بسبب تقدير محل الجزم للماضي الواقع في أسلوب الشرط هو وجود معطوف مجزوم على هذا الفعل الماضي الواقع في جواب الشرط، ولا يمكن تفسير جزم ذلك المعطوف إلا على أن ذلك الماضي في محل جزم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ تبَارك الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَك خَيرًا مِنْ ذَلِك جنَّاتٍ تَجْرِي مْن تَحِتهَا الْأَنْهَار وَيجْعَل لَّك قصورا﴾[الفرقان:10] ، حيث جزم (يجعل) عطفاً على (جعل) الواقع جواباً للشرط (إن)، ولولا ملاحظة أن محله جزم ما كان لجزم المعطوف وجه.

❁ ❁ ❁

الخاتمة

ومن خلال ما تقدم عرضه يمكن أن نجمل بعض **النتائج** حول كتاب «النحو العربي» محور هذا البحث على النحو الآتي:

---

[1] ينظر الكتاب: 66/3.

[2] ينظر المقتضب: 73/2.

[3] ينظر تمهيد القواعد: 4350/9، والنحو الوافي: 475/4.

- إن الكتاب يعتبر من المؤلفات النحوية الجديدة في هذا العصر في الشكل والمضمون.
- حاول المؤلف أن يظهر الموضوعات النحوية بحلة جديدة من خلال تقسيماته وتفريعاته، وإبرازه لعلاقات جديدة بين بعض الموضوعات، وتقديم بعضها على بعض مما يدل على نظرة شمولية.
- إن شخصية المؤلف واضحة في كتابه من خلال اختياراته وترجيحاته التي يخالف فيها–أحياناً– جمهور النحاة، وإن كانت – في الغالب– موافقة لهم، ولكنه لم يُخفِ نقدَه المؤدب لتعليلاتهم وتأويلاتهم.
- بعض مواضع من الكتاب تحتاج إلى إعادة نظر لإيضاح ما فيها من غموض وإزالة ما قد يبدو فيها من إشكال.

التوصيات

وبالنظر إلى حجم الكتاب الكبير، وإلى المقام الذي يحكم هذا البحث؛ حيث لم تسمح الفرصة بالمزيد من العرض والتحليل، فإن الباحث يرى:

- أن هذا الكتاب لا يزال في حاجة إلى دراسات متأنية، ومتكاملة تتناول جوانبه المختلفة شكلاً ومضموناً.
- يمكن أن يكون من الموضوعات الجديرة بالبحث في الكتاب المادة العلمية نفسها بما اشتملت عليه من آراء للمؤلف لا تزال في حاجة إلى بحث للوقوف على مدى اتفاقها أو اختلافها مع آراء النحاة، وكذا اختياراته من التوجيهات الإعرابية ومدى تأثرها بالمعنى، وضوابطه وحدوده ومصطلحاته، وكذا تعليلات المؤلف؛ حيث لم يتح لهذا البحث أن يتناول هذا الجانب، وكذلك مما هو جدير بالدراسة في هذا الكتاب الجانب التعليمي بمظاهره المختلفة، والجانب التربوي من خلال الشواهد والأمثلة، وغير ذلك مما يعتبر مجالا خصباً للبحث في هذا الكتاب، وينبغي الإشارة إلى أن ما تم تناوله من النقاط السابقة جاء مختصراً لوروده في سياق بحث في الكتاب بعامة.

– ينبغي الاستفادة من محاولات المؤلف التجديدية، وأسلوبه في العرض وتطويره في طرق التدريس والتأليف النحوي.

المصادر

ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، عباس محمود العقاد.

أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ابن الحاجب، تح: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار– الأردن، دار الجيل– بيروت.

الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ، تح: حسن شاذلي فرهود، ط1 ، 1969م.

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: حسن هنداوي. دار القلم – دمشق.

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين محمد بن مالك، تح: محمد كامل بركات دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

التطبيق النحوي، عبده الراجحي، ط1، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، بدر الدين الدماميني، تح: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط1، 1983 م.

تعليم النحو عرض وتحليل، علي أبو المكارم، دار الثقافة.

تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين ناظر الجيش، تح: علي محمد فاخر وآخرين، ط، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.

حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد الخضري الشافعي، شرحها وعلق عليها تركي فرحان المصطفى، ط1، 1998م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان، ط1، دار الكتب العلمية بيروت.

الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تح: محمد علي النجار عالم الكتب، بيروت.

شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

شرح التسهيل جمال الدين محمد بن مالك، تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط1، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

شرح المفصل موفّق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب، ط1، 2001م، دار الكتب العلمية، بيروت.

شرح المكودي على ألفية ابن مالك، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت.

شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11، 1963م.

الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي، تح: حسن موسى الشاعر، ط1، دار البشير، عمّان.

الكافية في علم النحو، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ابن الحاجب، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، ط1. مكتبة الآداب، القاهرة.

الكتاب، سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الكناش في فنيّ النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد صاحب حماة، تح: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية. بيروت.

المرتجل في شرح الجمل أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب، تح: علي حيدر، دمشق 1972م.

مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تح: محمد خير الحلواني، ط1، دار الشرق العربي، بيروت.

معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام، تح: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط6، دار الفكر، بيروت.

المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تح: علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال. بيروت.

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تح: مجموعة من المحققين، ط1، نشر معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة.

النحو الوافي عباس حسن، ط15، دار المعارف، القاهرة.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

Abstract

This research aims to study some aspects of the “Arabic Grammar” book by Dr. Ibrahim Ibrahim Barakat. Also, it aims to identify to what extend the author’s opinions agree and disagree with the grammarians in terms of his way of dividing his subjects, subtitles, and their sequences as well as his used terms and grammatical rules. The descriptive-analytical approach was used to conduct this study. The findings revealed that the author presents the grammatical subjects in a new way, and he disagrees with the majority of grammarian scholars in some subjects. The researcher recommends further studies about the studied book including the author's choices, restrictions, and justifications.

Keywords: (Arabic Grammar), structure, connotation, grammatical.